

الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر

قبيل الغزو الفرنسى

من الشائع أن الحكم العثمانى عزل ولاياته العربية عن العالم الخارجى ، غير أننا لانلمس هذه الظاهرة بالنسبة لنيابة الجزائر العثمانية ، لأن نشاطها البحرى فى حوض البحر الأبيض المتوسط أوجد بينها وبين أقطار هذا الحوض صلات متعددة الوجوه ، وهى صلات تشمل القسم العربى والقسم الأوروبى من الولايات العثمانية على السواء .

ولما كان هذا العصر بالنسبة للأقطار العربية العثمانية عصر خمول فكرى ، قلما اهتم فيه الكتاب بالشئون العامة ، فإن أغلب معلوماتنا للأسف تستمد من مصادر أوربية ، أكثرها مكتوب خلال تلك الحقبة العثمانية . فالرحالة الأوربيون بدأوا يفدون إلى الجزائر ويكتبون عنها منذ القرن السادس عشر ، كما أدت الحروب البحرية المتواصلة إلى وقوع عدد من الأوربيين فى الأسر بالجزائر ، وتصدى بعض هؤلاء وأولئك للكتابة عنها ، بعد عودتهم إلى بلادهم ، وطبيعى أن تكون كتاباتهم متحيزة ، لأنها تعبر عن سخطهم على أيام الأسر .

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر يطالعنا مصدر جديد له قيمة أعظم ، وهو مجموعة تقارير القناصل من مختلف الجنسيات الأجنبية ، وكثير منها منشور . وليس معنى ذلك أننا نفتقد المصادر الوطنية فلا نجد لها ، إذ حفظت بعض سجلات العهد العثمانى ، وهى موجودة الآن فى مركز أبحاث حوض البحر الأبيض المتوسط للمحقق بجامعة إيكس آن بروفانس ، لأن الحكومة الفرنسية حملت معها سجلات الجزائر قبل أن تجلو حديثا عن البلاد .

وترجع أقدم تلك الوثائق إلى ١٥٠ عاما قبل الاحتلال الفرنسى ، أى إلى عام ١٦٨٠ . ونشر ديفو وغيره من الباحثين مقتطفات من تلك السجلات ، بعد أن ترجموها

للفرنسية ، وذلك في مجلة Revue Africaine التي كانت تصدرها الجمعية التاريخية الجزائرية في العهد الفرنسي الاستعماري ، ومنها مجموعة عن الغنائم البحرية ، وأخرى عن الأوقاف ، وهذه بالذات تلي أضواء هامة على الحياة الاجتماعية .

والمصدر الجزائري الوحيد الذي تمكنا من العثور عليه ، هو كتاب المرأة لمحمدان خوجة ، وهذا الكتاب نعرفه من خلال ترجمته الفرنسية التي نشرت سنة ١٨٣٣ ، وهو يتناول الأوضاع الاجتماعية الجزائرية ، ليثبت منها أن المجتمع الجزائري أهل لأن يتولى إدارة نفسه بنفسه .

وترتب على كثرة المصادر الأجنبية أن توفرت لدينا معلومات عن العاصمة الجزائرية ، وهي مدينة الجزائر نفسها ، على أننا حاولنا ما استطعنا في هذا المقال أن نوسع الدائرة ، وأن نتحدث عن الأقاليم الجزائرية كذلك ، مع العلم بأننا لم نستطع أن نحقق توازناً بين المعلومات التي توفرت لدينا عن مدينة الجزائر ، وبين المعلومات التي توصلنا إليها فيما يخص الأقاليم .

وكان أهل المدن الجزائرية يمثلون نسبة ضئيلة ، إذا قيسوا بمجموع السكان ، وقدرت هذه النسبة بنحو ٦ ٪ . وفيما عدا العاصمة ومدينة قسنطينة لم توجد ببلاد الجزائر مدن هامة ، فوهران لم يزد سكانها عن عشر آلاف ، أما مدينة معسكر التي كانت عاصمة الإقليم الغربي أثناء احتلال الأسبان لهذه المدينة ، فازدهرت بسبب وجود صناعة النسيج بها ، ولا سيما البرانس للرجال ، والحايك للرجال والنساء على السواء .

وهناك مدينة ثالثة في الغرب هي تلمسان ، وكانت هذه المدينة لمدة ثلاث قرون عاصمة لدولة من الدول المغربية الصغيرة ، وهي دولة بوزيان ، لكنها اضمحلت في العهد العثماني ، وإن احتفظت بطابعها كمرکز للثقافة العربية الإسلامية . وظلت هذه المدينة هكذا حتى في عهد الحكم الفرنسي ، إذ قاوم أهلها الغزو الثقافي الأجنبي ما استطاعوا ، ولذا كان الفرنسيون الذين يرغبون في دراسة اللغة العربية أو اللهجة الجزائرية يتوجهون إلى تلمسان . وربما يرجع ذلك إلى أن اللغة العربية كانت تسود وهران ، على حين احتفظ البربر بلغتهم في معظم إقليم قسنطينة ، وخاصة في الشمال ، حيث تقع جبال جرجرة الوعرة وحيث عاش البربر في عزلة عن العالم الخارجي ، وهم يعرفون في الجزائر باسم

القبائل (١). وفي العهد العثماني تكونت في أقاليم القبائل سلطنات مستقلة استقلالاً فعلياً واسمياً عن عاصمة الثيابة ، وأطلق بعض الرحالة الأوربيين على القبائل اسم الجبلين. والواقع أن كلمة قبائل تطلق على سكان الجبل دون التقيد بجنس معين ، وربما كانت اللغة وطريقة المعيشة أهم مميزات القبائل عن غيرهم من سكان الجزائر. ونظراً إلى طبيعة البلاد الجبلية اشتغل أهل القبائل بالرى وبزراعة الأشجار ، وخاصة أشجار الزيتون ، على حين اشتغل سكان السهل بزراعة الحبوب .

وكانت قسنطينة تضارع العاصمة من حيث عدد السكان، إذ بلغ عدد سكانها قبيل الغزو الفرنسي ٢٥ ألفاً ، وهي تقع على الطريق التجارى بين الجزائر وتونس . ويقم فيها كثير من ملاك الأراضي الزراعية ، وعدد من الطائفة اليهودية التي تشتغل بالتجارة . أما العاصمة التي كانت من أكبر مدن البحر المتوسط في القرن السادس عشر فبلغ عدد سكانها حينذاك نحو ١٠٠ ألف ، ثم هبط هذا العدو بالتدرج حتى وصل قبيل الغزو الفرنسي إلى نحو ٣٠ ألفاً . ويفسر الأوربيون هذا التدهور بانقطاع القرصنة ، وليس من موضوع هذا المقال أن نناقش ما إذا كانت الحروب البحرية قرصنة أم نوعاً من الحروب الرسمية التي تعارفت عليها الدول في ذلك الوقت . ولكن يجب أن نضيف أن تقدم وسائل الملاحة لدى الدول الأوربية ، وتحلف البحرية الجزائرية ابتداءً من القرن الثامن عشر ، أدى إلى نقل النشاط التجارى من يد الجزائريين إلى الأوربيين ، وإلى التقليل في نفس الوقت من قدرة الأسطول الحربى الجزائرى على متابعة نشاطه المألوف .

وفي خارج المدن كان العرب المنتظمون في قبائل ، والبربر الذين اختلطوا بالعرب باصطناع لغتهم ، فضلاً عن أولئك الذين انعزلوا في الجبال ، يشكلون غالبية السكان . أما العثمانيون فعاشوا في معزل عن السكان الوطنيين ، وكان شعورهم الطبقي حاداً . وبينما نجد بعض الأسر العثمانية في الشام تتحول إلى أسر وطنية أسرة العظم في دمشق ، نلاحظ أن العثمانيون في الجزائر كانوا أشد انعزالاً عن المجتمع الجزائرى بالقياس إلى غيرهم من أتراك الأقطار العربية التي خضعت

(١) يكتب بعض المعاصرين هذا اللفظ بالهمزة المتوسطة ، ولكننا عدنا عن هذه التسمية لسببين ، وهما أنها ربما تلبس مع كلمة قبائل جمع قبيلة ، ونانياً أن أهل البلاد ينطقون هذا اللفظ بالياء ، كما هنا .

للحكم العثماني . ويدل على ذلك أنهم أولئك العثمانيين المقيمين بالجزائر رفضوا أن يتمتع أبناءهم الذين من أمهات جزائريات بامتيازات الآباء . ولذا شكل أولئك الابناء طبقة ثانية تعرف باسم القولوغلان .

ويعزى إلى القائد البحرى العثمانى المشهور عورج وهو مؤسس نيابة الجزائر ، أنه حظر على القولوغلان ارتقا المناصب العليا القاصرة على العثمانيين المخلص فضلا عن تقليد يقضى بأن يمتنع الأب عن التوسط لابنه إذا كان من طبقة القولوغلان . ولذلك حاول القولوغلان القيام بثورة على الحكم العثمانى سنة ١٥٨٠ ، إلا أن البيلربك حسن باشا فزيناو من قمعا ، واضطر القولوغلان إلى اللجوء لدى قبيلة زلاتن البربرية وامتزجوا بها . ومما يسترعى الانتباه أن المجتمع الجزائرى تعرض فى العهد العثمانى للتمييز الطبقي على أساس العنصر . فبينما استعلى العثمانيون المخلص على القولوغلان استعلى هؤلاء بدورهم على السكان الوطنيين الذين لم يتصلوا بالعنصر العثمانى أصلا . والشاهد على ذلك رفض قبيلة زلاتن التعاون مع الأمير عبد القادر لمقاومة الفرنسيين ، بحجة أنها تنتمى إلى عنصر أعلى مما اضطر القائد الجزائرى إلى تبديدهم سنة ١٨٣٨ . وبينما كان محظوراً على القولوغلان أن يرتفعوا إلى درجة آبائهم ، فتح الباب على مصارعيه أمام الأسرى الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام ، واصطنعوا اللغة التركية لكي يتمتعوا بجميع حقوق العثماني الأصيل . ووصل بعضهم إلى منصب رئاسة الدولة ، مثل على باشا علوج الإيطالى الأصل ، وحسن باشا فزيناو الذى يدل اسمه على أنه ينتمى أصلا إلى البندقية (فينيسيا) ، وكلاهما فاضل منصب البلربا كوية .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو كيف احتفظت هذه الأقلية العنصرية بوضعها ، كطبقة ممتازة حاكمة مدة ثلاثة قرون ، وهى المدة التى استغرقتها الحكم العثمانى . وربما يفسر ذلك الوضع بأن العثمانيين قصرُوا مناصب الجيش ومناصب الدولة العليا على أنفسهم ، وهنا يثور سؤال آخر ، وهو كيف كان العنصر العثمانى يجدد نفسه للاستمرار فى حكم تلك النيابة البعيدة ؟

الجواب على ذلك أنه منذ نشأت النيابة الجزائرية عمد خير الدين إلى استقدام الجنود من الأناضول ، وأحيانا من ألبانيا أو كريت ، وكان أتراك الأناضول يتعصبون دائما لبني إقليمهم . وفى بداية الأمر كان إغراء الحروب البحرية قويا ، فتوافد العثمانيون من تلقاء أنفسهم

إلى بلاد الجزائر . وكانت حكومة النيابة ترسل الدعاة إلى الأناضول ، وخاصة إلى أزمير ، لحشد الجنود اللازمين لها ، وتدفع لهم أجور السفر أو تبذل لهم الوعود المغرية . ورغم ذلك تناقص عدد العثمانيين في بلاد الجزائر بالتدريج ، فبينما كان متوسط عدد الوافدين سنوياً في القرن الثامن عشر يتراوح ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ انخفض ذلك العدد في المدة ما بين سنة ١٨١٠ و ١٨٢٠ إلى ٢٣٠ ، وفي السنوات العشر التالية إلى ٢٠٠ سنوياً . وكان من المنتظر أن تفقد الهيئة العسكرية العثمانية (الأوجاق) أهميتها ، نتيجة قرار السلطان محمود بخل الإنكشارية سنة ١٨٢٦ ، لولا أن الوقت لم يطل بالنياية الجزائرية العثمانية لترى آثار هذا القرار .

واقصر وجود العثمانيين على مدينة الجزائر ، حيث بلغ عددهم نحو أربعة آلاف كلهم من الذكور . وعلى عواصم الأقاليم ، على حين صار للقولو غلان مهمة الحكم في المدن الصغيرة ، فنراهم في تلمسان يعيشون بمعزل عن السكان العرب ، والصورة السائدة لكلمة عرب في الجزائر حينذاك تشبه ذلك المفهوم السائد في مصر ، وهي اقتصرها على أبناء القبائل التي تعيش حياة الرعي في الغالب .

أما سكان المدن من غير العثمانيين والقولو غلان ، فكانوا يعرفون أنفسهم بالنسبة إلى المدينة التي ينتمون إليها ، وأطلق الأوربيون عليهم كلمة مور . وهذه الكلمة محل جدل ، فيقال إنها تحريف عن كلمة مغربي ، ولكن سبق للرومان أن استخدموها لوصف سكان المغرب الأقصى الذي كان يعرف في عهدهم بإقليم مورتانيا ، ثم أصبح الإسبان يطلقونها على جميع المسلمين ، حتى إن البرتغاليين حينما وصلوا إلى الساحل الإفريقي الشرقي فوجئوا هناك بالمسلمين ، وأطلقوا عليهم اسم مور . أما في الفترة التي تعيننا فاصطلح الكتاب على تخصيص هذه الكلمة لوصف السكان الوطنيين في مدن المغرب العربي وحدها ، وليس لهذه الكلمة مدلول جنس بل تصف طبقة اجتماعية معينة ، والصفة الأساسية فيها هي سكنى المدن وطريقة الحياة المرفهة التي تحياها ، والتي تختلف عن معيشة أهل الريف . وإذا شئنا تعبيراً حديثاً فهي البرجوازية الوطنية ، ويدخل في تكوينها عدة أجناس ، وهي العرب والبربر ، وبصفة خاصة أبناء المهاجرين من الأندلس في القرن السابع عشر . واتخذت هذه الطبقة من اللغة العربية أساساً لثقافتها ، ويبدو أنها أرادت أن تساهم في حركة النهضة الحديثة ، فيذكر روزية الذي عاصر الغزو الفرنسي

أن بعض المور في مدينة الجزائر أرسلوا ابنائهم للدراسة في فرنسا ، قبل سنة ١٨٣٠ ، أى قبل الغزو الفرنسي لبلاد الجزائر ، وإلى هؤلاء ينتمى حمدان خوجه الكاتب المشار إليه في هذا صدر المقال .

ويقال إن حمدان كان عضواً في جمعية سياسية تتكون من الطبقة المثقفة ، وتنادى بإقامة حكومة حديثة حرة في الجزائر ، على أن ترتبط ارتباطاً بفرنسا ، مقابل إخلاء البلاد (١) . على أن الثقافة السائدة بين الجزائريين في عهد الغزو كانت الثقافة العربية الإسلامية التي لم تتغير معالمها منذ العصور الوسطى ، ولا شك أن هذه الطبقة من الجزائريين هي التي كانت تخرج علماء الدين والقضاة ، لكن لم يفسح المجال أمامها لولاية مناصب إدارية هامة ، بل كان معظم تلك الطبقة يشتغل بالتجارة . وكثيراً ما ربح الجزائريون بتزويج بناتهم من العثمانيين ، لكي يحتموا بهم في وقت الاضطرابات السياسية ، لكن رؤساء الجند العثمانيين اعتادوا أن يحذروا الوافدين من الزواج أصلاً ، لأن ذلك يفقدهم كثيراً من الامتيازات ، وخاصة التهاون في الحملات البحرية .

لم يستوطن الجزائريون الطوائف غير الإسلامية سوى اليهود ، وهم ينقسمون إلى قسمين : أولاً اليهود القدامى الذين ينحدرون من قبائل بربرية ، وهؤلاء اعتنقوا الموسوية في العهود القديمة ، وثانياً اليهود الذين بدأوا يفدون على الجزائر من الأندلس ، نتيجة اضطهاد الحكومة الإسبانية لهم . ثم جاء إلى الجزائر بعض اليهود الذين يقطنون مدن البحر الأبيض المتوسط ، ولاسيما مدينة ليفورن الإيطالية ، وذلك سعيًا وراء الأعمال التجارية المربحة . ويختلف النوع الأول اختلافاً بيناً عن النوع الثاني ، فهو يعيش على نفس طريقة الوطينيين ، ويتكلم لغة عبرية مختلطة بالعربية ، ويعيش في حى خاص تحت ظروف مادية سيئة . أما اليهود الوافدون فكانوا يتكلمون معظم لغات البحر الأبيض المتوسط ، وكثير منهم حصل على ثراء كبير ، إلا أنهم كانوا يخفون هذا الثراء ، فتبدو منازلهم من الخارج متواضعة . وكان أفضل مورد للكسب بالنسبة لليهود جميعاً ، هو شراء الغنائم البحرية ، وإعادة بيعها في الأسواق الأوربية ، أو التوسط في عمليات اقتداء الأسرى . وفي نهاية القرن الثامن عشر اكتسبت أسرتان يهوديتان نفوذاً اقتصادياً هائلاً في الجزائر ، نتيجة الوساطة بينها وبين فرنسا في تجارة الحبوب ، وهاتان

(١) نشر أوجيرون نص خطاب وجهه أحد أعيان الجزائر إلى الحاكم برترين سنة ١٨٣٢ ، وهذا الخطاب بلق ضوءاً على مدى الوعي السياسى فى الجزائر فى ذلك الوقت .

الأسرتان هما أسرة بكرى وأسرة بوزيناش. وكان التجار اليهود يبيعون منتجات الجزائر في أوروبا بأربعة أضعافها تقريباً ، كما كانوا يستغلون فرصة الجهل ، ويبيعون مستحذات الصناعة الأوربية إلى أعيان الجزائريين بأسعار خيالية . فيروى أن أحدهم باع جوهرة لبأى قسنطينة بثلاثة ملايين من القروش ، مع أن ثمنها الفعلي ثلاثون ألفاً . وبالإضافة إلى ذلك عرض التجار اليهود على الدايات أن يستثمروا لهم رؤوس أموالهم ، ولذا اكتسبوا لديهم نفوذاً كبيراً ، وخاصة في عهد الداى مصطفى (١٧٩٨ - ١٨٠٥) . ولما كان اليهود هم الذين توسطوا في عمليات بيع القمح إلى فرنسا إبّان عهد الثورة الفرنسية ، كان طبعياً أن يحملهم الأهالى مسؤولية المجاعة التى حلت بالبلاد سنة ١٨٠٥ . وفى ذلك العام قتل أحد الجنود العثمانيين ناتالى بوزيناش ، وهو يهدف بحياة ملك الجزائر . وبعد ذلك الحادث أخذ المليون اليهود يغادرون البلاد ، أما الفقراء منهم فازدادت أحوالهم سوءاً . وكان يهود ليفورن يتمتعون أحياناً بحماية القنصل الفرنسى ، أما الغالبية فكانت تخضع لحكومة النيابة التى فرضت عليهم قيوداً فى بناء المساكن ، وفى الزى وفى التجوال فى الشوارع ليلاً . ومع ذلك كانت نسبتهم السكانية كبيرة فى العاصمة ، إذ قدروا بنحو خمسة آلاف فى أوائل القرن التاسع عشر . ويرأس الطائفة شخص واحد يدعى المقدم ، ويتولى جمع الضرائب وتقديمها للحكومة ، أما فى شئون الأحوال الشخصية ، فكان اليهود يتمتعون باستقلال قضائى تحت إشراف الرابطة .

كانت هذه الطوائف الجزائرية التى تحدثنا عنها وهى أهل المدينة الوطنيين من المور والعمانيين والقلوغلان واليهود ، هى العناصر الأساسية التى تمتلك مساكن أو أحياء خاصة تستقر فيها .

أما الطوائف الأخرى فتعتبر وافدة ، وتسكن إما فى الفنادق أو خارج أسوار المدينة . ومن هذه الطوائف الميزاييون ، وهم سكان واحات الميزاب الواقعة فى الصحراء الكبرى ، ويشتهرون باعتناق المذهب الإباضى ، ويعتبرون من أنشط أهل الجزائر فى الأعمال التجارية . لذا تردد الميزاييون على العاصمة ، لينقلوا إليها منتجات أفريقيا الاستوائية ، ويتبادلوها هناك مع ما يجدونه من أدوات الحضارة الحديثة ، ثم يعودون بها لتوزيعها فى أفريقيا الوسطى .

ومنحتهم حكومة النيابة احتكار بعض الحرف ، كالجزارة وإنشاء

الحمامات، وتخصص أهل بسكرة في حرفة الجمالين، بينما اشتهر الوافدون من بلاد القبائل بتجارة زيت الزيتون الذي يذبت شجرة في بلادهم .

ولكى نستكمل الصورة عن أنواع السكان، لابد وأن نشير إلى الأسرى المسيحيين الذين تردد ذكرهم في هذا المقال، فقد وصل عددهم حسب تقرير الرحالة في القرن السادس عشر إلى ثلاثين ألفاً، وهي نسبة عالية إذا قيس بمجموع سكان العاصمة . لكن يجدر بنا قبل التحدث عن هذه الطبقة أن ننوه بموضوع هام، وهو وجود أعداد هائلة من المغاربة أسرى في المدن الأوربية، حتى إن ليفورن صارت سوقاً لبيع أسرى المسلمين، ومركزاً للمساومة على افتدائهم . لكن أولئك الأسرى المغاربة لم يجدوا الأدباء والكتاب الذين يتحدثون عنهم طويلاً، ويصورون حياة البؤس التي كانوا يعيشونها في المراكب الأوربية، إذ كانوا يستخرون في الغالب لأعمال التجديف، ومع ذلك فإننا لم نعدم تماماً الوثائق الجزائية التي تشير إلى محاولات حكومة النيابة لإفتداء هؤلاء الأسرى .

ونشر أحد المستشرقين الإسبان رسائل متبادلة بين حكومة الجزائر ومدريد، بشأن افتداء رئيس من أهم رؤساء البحرية الجزائرية كان أسيراً بجزيرة مينورقة سنة ١٦٩١، واسمه يبي . ويلاحظ أن كثيراً من المعاهدات التي عقدتها حكومة النيابة مع الدول الأوربية احتوت على بند خاص بتخليص الأسرى، بل إن المادة الأولى من المعاهدة الفرنسية الجزائرية سنة ١٦٢٨ كانت مخصصة لهذا الموضوع . وتكشف لنا سجلات الأوقاف عن كثير من الانقياء كانوا يعبرون أن من أهم أعمال البر التي تستحق تخصيص الجوس من أجلها افتداء أسرى المسلمين المغاربة في أوروبا . غير أن الجزائر افتقدت شاعراً مشهوراً مثل سرفانتيز الإسباني الذي أعطى لحياة الأسر في الجزائر الصورة المؤلمة التي رسخت في أذهان الأوربيين، وذلك لأن الحظ شاء له أن يقضي بعض الوقت في سجون النيابة، ولا شك أن الصورة التي أعطاها سرفانتيز أو غيره من الرحالة، أو ممثلي الطوائف الدينية التي تخصص بعضها في مسألة اقتلاك الأسرى، كانت تنطوي على كثير من المبالغة والدعاية، استدراكاً لعطف المحسنين، وأهم من ذلك جيوبهم .

على أن التاريخ حفظ لنا بعض الشهادات الأخرى الأقرب إلى تصوير الواقع ، وهي واردة أيضاً عن مصادر أوروبية . فيذكر القنصل الأمريكي شار الذي عاش في الجزائر أوائل القرن التاسع عشر ، أنه كان يرى الأسرى وهم يتجولون بحرية في أزقة المدينة ، وخاصة عند حى الميناء بعد الظهر أى ساعة العودة من العمل ، وكثيراً ما كان هذا العمل فرصة للأسير لى يكسب فديته بيده ، ويستطيع بعد دفعها أن يعود إلى بلاده . كذلك كانت عقيدة الأسرى موضع احترام كامل وأقيم هيكل مسجد داخل السجن لى يتمكن الأسرى من تأدية الصلاة ، كما كان يسمح للرهبان بأن يتصلوا بهم كيفما شاءوا . بل إن حكومه النيابة اعتبرت يوم الأحد عطلة بالنسبة لهم ، وهذا يؤكّد لنا أن حالات اعتناق الإسلام التى ترددت بين الأسرى لم يكن الدافع إليها الاضطهاد ، بل الرغبة فى الوصول إلى مركز مرموق فى الجزائر كما أشرنا من قبل .

وفى عهد قوة النيابة كان الأسرى المسيحيون ينتمون إلى مختلف الجنسيات الأوروبية ، أما فى القرن الثامن عشر فقد صارت أغليتهم من الإسبان ، لأن كلا من بريطانيا وفرنسا ارتبطت بمعاهدات صداقة مع الجزائر ، بينما كانت أسبانيا من أكثر الدول عداءاً للنيابة لاحتلالها ميناء وهران ، ولأنها رفضت أن تدخل فى معاهدة لتنظيم التمثيل القنصلى قبل سنة ١٨٠٢ . وبعد هذا التاريخ صارت غالبية الأسرى فى أوائل القرن التاسع عشر من نابلى ، وغيرها من الدويلات الإيطالية ، ومن ثم يتضح لنا أن عملية الأسر لم تكن نتيجة قرصنة فردية ، بل كانت تتبع حالات الحرب أو الصلح بين النيابة ومختلف الدول الأوروبية .

وفى سنة ١٨١٦ هاجم أسطول إنجليزى هولندى مشترك مدينة الجزائر ، وأجبر الداي على إطلاق صراح الأسرى الموجودين لديه . ولاحظ القائد البريطانى للأسطول أنه لم يكن بين الأسرى إنجليزى أو فرنسى واحد ، ومع ذلك تدخل القائد ، لى يحصل على تعهد بالإفلاق عن عادة استرقاق الأسرى المسيحيين ، أو المطالبة بقدية عنهم . وقد نشر أحد الباحثين (١) الفرنسيين مقتطفات من سجلات

(١) انظر ديفو (Devoulx) فى مجلة (Revue Africaine, 1865)

الغنائم التي ترجع إلى القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وهي تدل على أن حكومة النيابة كانت تسعى للتعرف على شخصيات الأسرى، لتقدير فديتهم حسب مكانة الأسير في المجتمع وهي تتراوح ما بين ٧٠ و ١٠٠ ريال، وإذا كان الأسير ماهراً في حرفة وخاصة صناعة السفن أو هندسة المدافع، أو كان من عمال البناء، حرصت النيابة على إستبقائه أطول مدة ممكنة.

ومن المؤكد أن الجزائر كانت تجد صعوبة في اقتداء أسراها. وكثيراً ما أخفت الحكومة الفرنسية الأسرى الجزائريين لديها حتى لا تتعطل سفنها باعتراف كولبير وزير البحرية في عهد لويس الرابع عشر. وحينما استولى نابليون على جزيرة مالطة، ووجد بها ٢٠٠٠ من الأسرى المسلمين، أرسل خطاباً إلى الداي يخبره بأنه لم يجد من بينهم أحداً من رعايا النيابة. ومن الصعب تصور صدق هذه الرواية. لأن أكثر الأقطار الإسلامية إصطداماً بفرسان مالطة كانت هي نياية الجزائر.

وصف العاصمة الجزائرية كان الميناء المنيع الذي بناه خير الدين أصل عظمة مدينة الجزائر وتحولها إلى عاصمة للمغرب الأوسط، وترجع تلك المناعة إلى الموقع الطبيعي، وإلى العمل الهندسي الرائع الذي تفتق عنه ذهن البحار العثماني الشهير، فإن الجزائر القديمة كانت تقع في مواجهة جزيرة صخرية كان يحتلها الإسبان، وقد أقاموا فوقها حصناً. وفي سنة ١٥٢٩ إنزع خير الدين هذا الحصن من الإسبان واستخدم المواد التي تخلقت عن تحطيمه هذا الرصيف لإقامة رصيف ضخم يصل بين الجزيرة الصخرية والساحل، وأصبح بمثابة حاجز أمامي مداخل الميناء. وتبارى حكام الجزائر بعد ذلك في توسيع الرصيف وبنوا له الأبراج العاليه التي أقيمت فوقها المدافع.

وفي أثناء السنوات التي ندرسها كان الداخل إلى المدينة الجزائرية يشاهد المحلات التجارية فوق هذا الرصيف، مما يدل على أن مدينة الجزائر كانت إحدى المدن التجارية في حوض المتوسط، وليست وكر قرصنة، كما يصورها الأوربيون. وكان يمثل الحكومة في الميناء الخوجه، وهو يحصل الرسوم عن البضائع وعن السفن أيضاً. واختلفت هذه الرسوم حسب جنسية التجار، فالأوربيون الذين

ينتمون إلى دول لها معاهدات تجارية مع الجزائر يدفعون ٥ ٪ عن قيمة البضائع الواردة إلى البلاد ، والمواطنون الجزائريون يدفعون ١٠ ٪ ، أما اليهود فيحصل منهم ١٢ ٪ . وتدفع السفينة المتوسطة الحجم مقابل الرسو في الميناء مبلغ ١٣٨ فرنكا جديدا أي ١٣ جنيها مصريا تقريبا .

و يدخل المسافر إلى مدينة الجزائر عن طريق باب الجزيرة الذي يسمى أيضاً باب الجهاد ، واختارت حكومة النيابة هذا الموقع لتضع فيه بعض الآثار الدالة على أمجادها الحربية ، فكان معلقاً على سور المدينة عند هذا الباب علماً لفرسان مالطة ، غنمه الجزائريون في الحروب البحرية ، وعلى الجانب الآخر أجراس كنيسة الوهران التي استردتها حكومة النيابة من الاسبان سنة ١٧٠٨ .

ومثل كثير من المدن الساحلية بنيت مدينة الجزائر على شكل مدرج ، فالقسم الذي يقع حول الميناء يسمى بالحى الأدنى ويقع فيه قصر الجنيته مقر الداي ثم حى القصبة حيث توجد القلعة القديمة ، ويسكنه رؤساء البحر أو أصحاب المراكب الذين يعرفون أيضاً بأهل الطائفة . ويقال إن بعض هؤلاء أقاموا السرايب التي تصل ما بين بيوتهم وبين الميناء ، لتسهل لهم الهرب في حالة اختلافهم مع الداي .

واشتمل الحى الأدنى السوق على الكبير ، والحى اليهودى ، والفنادق التي يسكنها الأجانب وبعض الطوائف الجزائرية الأخرى التي تأتي من خارج العاصمة .

أما الجزء الأعلى من المدينة فيضم في الغالب مساكن الموسرين ، سواء من العثمانيث أم من التجار الوطنيين . وكانت معظم شوارع المدينة ضيقة ومنحدرة نحو البحر ، وهذا الانحدار يسهل وسائل تصريف المياه والقاذورات ، ولكنه يتطلب أحيانا إقامة درج ، مما يجعل وسائل النقل بالعربات مستحيلة . ومع أن العرببة كانت معروفة جيداً ، فإنها لم تستخدم كثيراً في النقل ، سواء داخل العاصمة أو بين مدن النيابة المختلفة ، لأن الطرق كانت غير معبدة ، ولذلك فإن وسيلة النقل الشائعة هي الإنسان أو الحيوان .

وقد رت منازل العاصمة بنحو ثمانية آلاف ، ويبدو أن هذا التقدير ينطبق على أيام ازدهارها ، لأنه يدل على زيادة كبيرة فى عدد المساكن ، لو أن سكان العاصمة لم يزدوا فعلا عن ثلاثين ألفاً قبيل الغزو . ومعظم البيوت موقوفة ، وأهم الأوقاف هى المخصصة للحجاج المغاربة ولفقراء الحرمين . ولما لم تكن هناك أسماء للحارات، مع عدم وجود أرقام للمنازل، فإن جميع الوقف كانت تحتوى على أوصاف تفصيلية للموقع حتى تعرف بالعقار الموقوف .

أما الأحياء السكنية فتحمل أسماء خاصة، وبعضها مستمد من الحرفة الشائعة فى الحى، أو من أسماء أبواب المدينة، وأشهرها باب الواد، وباب عزون . وتفصل بين هذه الأحياء جدران لها أبواب، يقف عليها حراس، ولا يسمح لأحد باجتياز تلك الأبواب ليلاً إلا إذا كان يحمل قنديلًا، ومعظم المدن الإسلامية فى ذلك الوقت كان عدد المساجد فى العاصمة يزيد عن حاجة السكان، فاشتملت المدينة على ١٣ جامعاً كبيراً، أشهرها جامع عبد الرحمن الثعالبي، وهو شفيق المدينة . وكانت مدينة الجزائر محاطة بسورين يفصلهما خندق ، وهناك بابان رئيسيان للخروج منها إلى الأقاليم، وهما باب الواد وباب عزون . وكان الباب الثانى هو بداية الطريق السلطانى الذى يؤدى إلى قسنطينة وإلى مدينة . وعند هذا الباب كانت تنفذ أحكام الإعدام، كما أن أهم الضواحي تقع خلف باب عزون ، وفى تلك الضواحي أنشئت مصانع الطوب والمدايق وغيرها .

النظام الإدارى

منذ سنة ١٩٧١، وإلى أيام الاحتلال الفرنسى، كان يطلق على حاكم النية العثمانية اسم الداى . وهذه الكلمة العربية على مصطلحات الإدارة العثمانية تشير كثيراً من التساؤل ، فهناك من يقول إنها مشتقة من لهجة الرؤساء البحرين، وإنها تعنى عندهم الخال . وهناك من يقول أنها محرفة عن كلمة داعى، وهى تدل على رئيس المائة فى مصطلح الجيش العثمانى .

وأطلق الأوربيون على حكومة الجزائر أحياناً اسم المملكة ، وأحياناً اسم النيابة ، وشبهها بعضهم بالجمهورية ، لأن الدايات يختارون بواسطة الجند ، ولا يتوارثون الحكم ، غير أن هذا التشبيه بعيد عن الواقع ، وإذا شئنا اختيار مصطلح حديث لكى نشبه به النظام السائد في الجزائر فهو الأوليغارشي ، أى حكم الطبقة العسكرية الممتازة

وإذا كان الداي حاكماً مستبداً ، نه كان فى نفس الوقت عبداً للحامية العثمانية التى تستطيع أن تطيح به لأتفه الأسباب ، كما أن اختيار الدايات كان يأتى فى معظم الأحيان نتيجة الصدفة وبدون تقدير للكفاءة . ومن الأدلة على ذلك أن الداي مصطفى (١٧٩٨-١٨٠٥) نشأ كناسا فى أزميز ، والداى على (١٨٠٨-١٨٠٩) كان يعمل مغسلاً للموتى . وإذا كان هناك بعض الدايات الذين استتب لهم الأمر أكثر من ٢٠ عاماً ، فإن معظمهم لم يكن يستقر فى الحكم إلا مدة قصيرة . وفى الجزائر قبر مشهور يعرف باسم السبع دايات ، وهو يضم بين جدرانها سبعة من حكام النيابة ، قتلوا جميعاً بعد يوم واحد من وصولهم إلى منصبهم ، وكان يعد سعيداً ذلك الداي الذى يموت على فراشه . ويتم الانقلاب عادة بواسطة مؤامرة تدبرها فرقة أو أكثر من فرق الحامية ، وتقع فى الغالب بسبب تأخير فى المرتبات أو المطالبة بزيادتها . ويعبر المتآمرون عن الانقلاب برفع العلم الأحمر على قصر الجنيينة ، ويكون ذلك مؤذناً للجند بأن ينزلوا إلى شوارع المدينة ، ويفعلوا ما يشاءون ، وهنا تكون الفرصة لأعمال السلب والنهب ولذلك يسارع التجار بإقفال محلاتهم .

ولا يشترط أن يتولى قائد الانقلاب منصب الداي ، وكثيراً ما رفض الضباط هذا المنصب خوفاً من النهاية التى تنتظر الدايات . لذلك حدث أن أجبر بعض الدايات بالقوة على قبول رئاسة الحكومة . وحينما يستولى المتآمرون على القصر ، فلا بد أن تنتهى حياة الداي السابق ، ويفضل العثمانيون أن يقتل الداي نفسه بيده ، فيشيرون إليه بشرب السم ، وحينما يتم تنصيب الداي الجديد يعود العلم الأخضر إلى الارتفاع فوق قصر الجنيينة .

وبساعد الداي مجلس يشبه من بعيد مجلس الوزراء ، ويسمى الديوان ، وهو يتألف من ٥ وزراء ، ويسمى القناصل الأوربيون القوى ، Les Puissances ، وهم (١) المخزنجى المكلف بحراسة أموال الحكومة

ويسجل الداخل والخارج منها يومياً ، ويسلم مفاتيح الخزانة عند الظهر في كل يوم للداى ، فيحفظها عنده حتى صباح اليوم التالى .

(٢) البيت مالجى ، وهو الموكل بصيانة الأوقاف وأموال الياى الذين يشرف عليهم أوصياء ، فضلاً عن أموال الذين ماتوا دون وريث .

(٣) وكيل الخيل ، ويختص برعاية أملاك الدولة من الأراضى الزراعية ، وذلك بجانب عمله الأسمى ، وهو صيانة الخيول اللازمة لقوة الفرسان .

(٤) أغا العرب ، وهو الذى يشرف على شئون قبائل المخزن أى القبائل المتعاونة مع الحكومة ، ويعتبر فى نفس الوقت هو المسئول عن الحاميات المرابطة فى الأقاليم .

(٥) وكيل الخرج ، وكان مسئولاً عن العلاقات الخارجية ، وعن الشئون البحرية . وكان الجمع بين الخارجية والبحرية أمراً شائعاً أيضاً فى أوربا حينذاك ، فمثلاً كان كولبير يتولى هاتين الوزارتين فى عهد لويس الرابع عشر .

ويتضح مما سبق أن ثلاثة أو أربعة من الوزارات كانت تختص بالشئون المالية ، ولا غرو فإن مهمة الحكومة الرئيسية كانت جمع المال ، سواء بطرق مشروعة أم غير مشروعة ، ومن ذلك أن أغا العرب كان يشغل أيضاً بجمع الضرائب ، لأن عمل قبائل المخزن هى تحصيل الضرائب من القبائل الأخرى .

وكان الديوان بمثابة هيئة تنفيذية تجتمع يومياً ، وعرفت مدينة الجزائر نوعين آخرين من الدواوين ، أحدهما مجلس أهل الطائفة (رؤساء البحر) ، والآخر المجلس الكبير الذى يعد بمثابة هيئة استشارية تمثل الإدارة والأهالى معاً ، ويضم هذا المجلس عدداً من البلكياشيه ضباط الحامية ، وأربعة من الخوجات الكتبة ، ومفتى الحنفية ، ومفتى المالكية ، وممثلين عن أهل الطائفة .

كانت اللغة الإدارية هى التركية ، مع استخدام اللغة العربية فى بعض الأوامر خلال السنوات الأخيرة من عهد النياية ، لكن اللغة التركية بصفة عامة كانت أكثر شيوعاً لدى حكومة الجزائر منها فى تونس . أما فيما يتعلق بالقضاء والحبوس ، فإن اللغة العربية كانت دائماً هى السائدة ، وانتشرت

بين التجار والبحارة لغة مختلطة من العربية والإسبانية والفرنسية والإيطالية ، وكانت هذه اللغة معروفة لدى كثيرين من سكان موانئ البحر الأبيض المتوسط . ومن الطريف أن غرفة مرسيليا التجارية وضعت قاموساً لتلك اللغة ، ومنه يتبين أن الإسبانية كانت هي اللغة الغالبة فيها .

الحامية : كانت الحامية العثمانية قليلة العدد ، تتراوح بين ٤ و ٦ آلاف ، ويتركز معظمها في العاصمة . أما معظم الحاميات في الأقاليم فتتكون من القولوغلان ، ونحن ندهش أمام استطاعة هذه الحامية الصغيرة أن تسيطر على البلاد ثلاثة قرون كاملة .

وأصغر وحدات الحامية هي الأوجاق ، وهي التي ينأى أفرادها في عنبر واحد ويتبع كل عنبرائتان من الخدم وطباخ وانتشر استعمال تعبير أوجاق فصار يشمل الجيش العثماني كله بالجزائر ، ويرأس الحامية شخص يعرف بأغا الانكشارية ، وقد روعى نظام الأندمية المطلقة في هذا المنصب ، فيتولاه أقدم البلكياشييه لمدة شهرين ، ولذلك كان يعرف أحياناً بذي القمرين ، ثم يحال إلى الاستيداع ليفسح المجال لمن يليه .

ولذلك كان معظم البلكياشييه يصل إلى منصب أغا الانكشارية . وعند وصول الفرنسيين إلى البلاد لوحظ وجود ثمان معسكرات تركية بالعاصمة ولكن الجزائر كانت قد تأثرت بإجراءات السلطان محمود ضد الانكشارية ، فدخلت إلى الجيش عناصر أخرى غير تركية .

وكانت العناصر التي تتكون منها الانكشارية في الجزائر تنتمي إلى الأناضول وإلى ألبانيا أو كريت ، ولذا أصبح من المتوقع حدوث تنافس بين هذه العناصر ، مع أنها كانت جميعاً تشعر بالتضامن أمام العنصر الوطني أو القولوغلان .

وعند وصول الجندي العثماني إلى البلاد كان رؤسائه من الاوداباشية ينصحونه بعدم الزواج ، لأن ذلك يربط مصالح الطبقة العسكرية الممتازة بمجموع الأهالي من المور ، وأثبتت التجربة فعلاً أن العثمانيين المتروجين من الأهالي يتدخلون عادة لمحايتهم ، وشاءت الصدفة أن يرتفع أحد هؤلاء العثمانيين إلى

منصب الداي ، وهو الداي عمر (١٨١٥ و ١٨١٦) ، وهو الذى سبق له أن توسط لمنع نهب المدينة فى احدى الانقلابات ، واستطاع بعد مساومات أن يتفق مع زعماء الانقلاب على تحديد الأماكن التى يجوز فيها النهب .

بدأ الداي عمر سلسلة من الإصلاحات فى نظام الجندية والمالية ، غير أن عهده اقترن بكوارث حدثت رغم إرادته ، وهى الحملة الأمريكية على الجزائر سنة ١٨١٥ ثم البريطانية فى العام التالى وهما الحملتان اللتان نالتا كثيراً من قوذا لنيابة . ولذا يقدر أحد قيمة إصلاحات هذا الداي ، غير أنه رسم الطريق لخلفائه كي يكملوا العمل الذى بدأه . وفى سبيل ذلك عمد على خوجه (١٨١٧ — ١٨١٨) إلى التخلص من سيطرة الإنكشارية ، فنقل مقره من قصر الجينيه إلى القصبة ، وقع ثورة الجند بشدة ، وقتل ١٥٠٠ من الإنكشارية ، وشرع فى استخدام القولوغلان والقبائل لى يوازن بها طائفة الإنكشارية المتمردة ، غير أن الموت عاجله فى الوباء الذى اجتاح البلاد سنة ١٨١٨ ، ولا شك أنه هو الذى مهد السبيل لحسين داي أن يستقر فى الحكم بعد ذلك مدة اثنى عشر عاماً (١٨١٨ — ١٨٣٠) .

واعتمد حسين داي اعتماداً متزايداً على العنصر الوطنى ، وبلغ عدد القبائل فى جيش النيابة النظامى سنة ١٨٣٠ ألفين ، كانوا يختارون عادة من قبيلة زواوة ، وصار ذلك الاسم علماً على الجند حتى إن الفرنسيين حينما تابعوا مبدأ استخدام الوطنيين فى جيشهم أطلقوا عليهم اسم الزواف وربما لو أمتد العهد بالنيابة لتكونت أسرة حاكمة تذوب فى المجتمع الجزائرى ، كما حدث بالنسبة للأسرة الحسينية فى تونس .

كانت الإنكشارية تشكّل عبئاً مالياً ضخماً ، إذ أن الحكومة كانت مضطرة إلى دفع المرتبات الكثيرة حتى إلى الذين تركوا منهم الخدمة بحكم السن ، وقلما اشتغلت الجالية العثمانية ، بالأعمال التجارية لتتنصرف بذلك عن المعيشة على المرتبات . هذا بالإضافة إلى نفقات نقل الجند من مواطنهم الأصلية . عرفت النيابة صناعة

صب المدافع ، ومع ذلك فإن الجيش العثماني هناك لم يكن ذا تأثير فعال، وربما كان الذي ينقصه هو القدرة على المناورة في القتال، ولذا ظل عاجزاً مثلاً أمام قلعة كاف التونسية (١٨٠٦ — ١٨٠٩). مع أنه كان يشكل العبء المالي الأكبر للحكومة، ويضطرها إلى مضاعفة الضرائب، كما سنرى .

كان الداي يدير شئون العاصمة وسهل النتيجة، فضلاً عن الشريط الساحلي الذي يمتد أحياناً إلى بلاد القبائل الصغرى شرقاً. أما بقية النيابة فكانت ثلاثة أقاليم أوباكويات ، وهي قسنطينة في الشرق، وتليها في الأهمية وهران في الغرب وكانت عاصمة هذا الإقليم مدينة معسكر ، ثم إنتقلت إلى ميناء وهران بعد استرداده من الاسبان نهائياً سنة ١٧٩٠ . أما الإقليم الثالث فهو أصغرهما، ويقع في الوسط ويسمى بياكوية تيطرى وكانت عاصمته ملبانه أحياناً قليلة ، ومدينة في معظم الأحيان .

وتأثر وضع البايات حكام الأقاليم باستقرار الأحوال أو اضطرابها في العاصمة ، وهم يعتمدون في ممارسة سلطتهم على جهاز صغير من الكتبة وجباة الضرائب الذين يعرفون بالخوجات . وكانت الحكومة تجري امتحانات للذين يرغبون في تولي وظيفة الخوجة، فيعين الناجح في العاصمة، ويرسل الراسبون إلى الأقاليم ، ولكن كما هو شائع في هذا الوقت كانت الرشوة تلعب دورها بجانب الكفاءة، سواء للتعين أم لاختيار المكان الذي يرسل إليه الخوجه .

وكان تحصيل الضرائب في الغالب يتطلب إرسال حملات تأديبية عرفت في المغرب العربي كله باسم الحملات وتألف الجيش الذي يتبع الملك في الأصل من القبولوغلان ، ولكن لما كانت هذه الحملات فرصة للنهب والسلب ، فقد كان المتطوعون من الوطنيين يسارعون إلى الالتحاق بهذه الحملات ، وتدخل المنازعات القبلية طرفاً فيها. وفي الجزائر كانت القبائل تنقسم إلى صفوف ، أى إلى أقسام متخاصمة داخل القبيلة ، وهكذا كانت الحملة تتضخم بأعداد هائلة من الصفوف ، حتى بلغت بإقليم تطرى ١٣ ألف رجل ، بجانب ألفين فقط من الإنكشارية .

وكانت الحملات تترك وراءها الخراب والدمار ، وتعود في الغالب بغنائم

هائلة تبلغ عشرات الألوف من الأغنام والأبقار والعجول ، حتى أن النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد ينهار نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثروتها .

وبعد أن تقسيم جزء من هذه الغنائم على جميع المشتركين في الحملة، يجمع الباقي لكي يرسل إلى العاصمة .

ومن المفروض أن يقدم الباي بنفسه المبلغ المقرر عليه للنيابة ، ولكنه كان يفضل في الغالب إرسال مندوب عنه حتى لا يتعرض للإهانة، أو القتل أحيانا إذا لم تكن الاموال التي يحملها كافية وجرت العادة أن ترسل الأقاليم أموال الميري المقرر عليها مرتين في السنة، إحداهما في فصل الشتاء ، والأخرى في فصل الصيف ويكون وصول الأموال إلى العاصمة سببا مناسباً لإقامة الاحتفالات .

لم يكن الباكوات يمارسون سلطة مباشرة خارج المدن ، واقتصرت مظهر وجود الحكومة على الحملات التأديبية . لذا فإن الوحدة الإدارية الهامة بالنسبة للوطنيين كانت هي القبيلة ، وهي تنقسم إلى أربعة أنواع من حيث علاقتها بحكومة النيابة . أولا قبائل مخزن ، وهي التي تضع نفسها تحت تصرف الحكومة ، فتساعدنها في جمع الضرائب من القبائل الأخرى ، وأخذت هذه التسمية عن اسم الحكومة عامة في المغرب الأقصى ، ويقع عند تلك القبائل أحيانا شخص من العثمانيين أو القبولوغلان ، وهو يمثل الحكومة ، ويعرف بالقائد . ثانيا القبائل المستقلة تماما وهي تنتشر في الجنوب . ثالثا قبائل الرعية وهي التي تلزم من حين لآخر ، سواء بالقوة أم بالخوف على دفع ضرائب منتظمة وغير منتظمة ، وهي في الغالب ضرائب عينية . رابعا القبائل التي استقرت في أملاك الدولة القريبة من الساحل ، وهي تشتغل عادة بزراعة الأرض لحساب الدولة ، أو لحساب بعض الأفراد من الملاك . ولم تكن القبيلة تستقر طويلا على وضع من هذه الأوضاع ، وكثيراً ما تنتقل من نوع إلى آخر من الأنواع الأربعة المذكورة حسب الأحوال المتغيرة .

الأحوال الاقتصادية

يتبين مما سبق أن مهمة الدولة في ذلك الوقت اقتصر على جباية الضرائب ، وهذه النقيصة ليست من خصائص الحكم العثماني وحده ، بل إنها أمر شائع

في ذلك العهد . ولما لم تكن الدولة حينذاك ترى نفسها ملزمة بتأدية الخدمات العامة، فإن الكتاب سواء في عصرنا الحاضر، أم في العصر الذي ندرسه، لا بد أن ينظروا نظرة سيئة إلى تصرفات الحكومة. حينما تزيد من الضرائب، أو تتدخل في توجيه الحياة الاقتصادية بصفة عامة .

وثمة نقيصة أخرى اقترنت بالحكم العثماني فيما يتعلق بنظام الضرائب النظام الذي نفضل تسميته بالاستغلال المالي، إذ أن الدولة لم تكن تكتفي بضرائب محددة، بل كانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى جباية الأموال عن طريق العنف، وتحت ستار أعداء تبدو غريبة في عصرنا الحاضر، كحق الحماية في أن تجمع من المزارعين ضريبة ضيافة إذا نزلت في قرية ما، مع العلم بأن هذه الوسائل الغريبة كانت شائعة في أوروبا قبل عهد الثورة الفرنسية .

والضرائب الثابتة هي التي يقرها الشرع الإسلامي أو العرف السائد في ذلك الوقت، وهي تتمثل في ضرائب العشور على المنتجات الزراعية، وتختلف منه إلى ١٠ ٪ حسب نظام الري السائد، فالأرض التي تروى بالأمطار وبدون مشقة تدفع نسبة أكبر. وحدد الشرع مقادير الزكاة على الثروة الحيوانية . غير أن المشكلة كانت كيفية حساب تلك الضرائب ووسائل جبايتها، وكان يزيد تلك المشكلة تعقيدا اضطراب نظام الملكية الزراعية. وعرفت بلاد الجزائر عدة أنواع من الملكية، وهي الوقف، وأملاك الدولة، والملكية الفردية الخاصة التي كانت موجودة حول المدن فقط، وكان للعثمانيين ملكيات عديدة في سهل المتيجة تعرف بالحيشان، وتزرع في الغالب بالفواكه والخضر، لكفاية حاجة العاصمة. وأكثر أنواع الملكية انتشاراً كان تعرف بالعرش، وهي أن تنزل قبيلة أو عشيرة في مكان وتستقر به، فيملكه جميع أفراد العشيرة ملكية جماعية. ولم يعترف الفرنسيون بهذا النوع من الملكية، وقالوا أنه حق إنتفاع حصلت عليه القبائل من الدولة. وكان ذلك تبريراً منهم لمصادرة أملاك العرش لحساب الاستعمار . وبالنسبة لأملاك الدولة والأفراد كان المزارع يحصل على خمس المحصول نتيجة عمله، وأحياناً يترك المالك له جزءاً من الأرض يزرعه لحسابه . مقابل عمله في بقية الأرض المعروفة حينذاك باسم العزبة . وكان أبناء القبائل

يكرهون نظام المزارعة هذا، ففضلت غالبيتهم حياة المرمى . ولعل ذلك من أسباب انخفاض الإنتاج الزراعى فى العهد الذى ندرسه حتى أن حمدان خوجة وصف سهل المتيجة بأنه أرض مستنقعات، مع أنه سهل صالح للزراعة . وربما عمده حمدان خروجة إلى ذلك ليصرف الفرنسيين عن الطمع فى إمتلاك هذا الإقليم، بعد أن صار بفضل استغلاله بالوسائل الحديثة من أخصب أراضي الجزائر .

وربما كانت الضريبة الجزرية أكثر الضرائب انتظاما فى عهد النيابة العثمانية ، وسبق أن أشرنا إلى النسب المحددة على البضائع المستوردة والتي تختلف باختلاف جنسية التجار .

وعرفت الجزائر كثيراً من الضرائب الإضافية التى تحملها المزارعون أو الرعاة ، كلما وصلت إليهم سلطة الحكومة . وسبق أن أشرنا إلى ضريبة الضيافة التى يدفعها أهل القرية حينما يمر بهم موظف أو جندى من الجيش الرسمى ، كذلك كان يفرض على المالك الذى يستخدم أكثر من بقرة لحث أرضه ضريبة إضافية تعرف بالزويجة ، ولعابها مشتقة من كلمة زوج بقر . وعرفت الجزائر ضريبة الرؤوس، ولو فى نطاق محدود ، وكانت تسمى هناك باللازمة وحينما تستنفد الحكومة أنواع الضرائب تلجأ إلى ما تسميه صراحة بالغرامة وهى تأخذ عينا فى غالب الأحيان . ولما كان أهل الواحات الفقيرة يعفون من الضرائب ، فإن الحكومة العثمانية لم تشأ أن تتركهم بدون غرامة ، وحددت غرامة الواحات بتقديم عدد من الرقيق الأسود ، وذلك لان الواحات تقع فى طريق التجارة بين أفريقيا وحوض البحر المتوسط . والظاهر أن بعض الدايات أراد من وراء ذلك استخدام الرقيق الأسود بالجيش ، فلما فشلت التجربة رأى الاستفادة منهم فى خدمة المنازل ، ولذلك أصبح الإقبال على النساء الأفريقيات أكبر ، لتربية الأطفال . وقدر عدد هؤلاء الرقيق فى أوائل القرن التاسع عشر بنحو ألفين فى العاصمة .

ولجأت حكومة النيابة إلى البحث عن موارد أخرى غير الضرائب والغرامات، فكانت تصدر أحيانا أملاك القبائل، بحجة أنها عاصية، وتضمها إلى

أملاك الدولة. ثم عمدت الحكومة إلى احتكار بعض الصناعات المربحة، كاستخراج الملح وبيعه للتجار، ودباغة الجلود.

وفي نهاية عهد النيابة زادت دخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، فبعد أن كانت تحتكر التجارة الخارجية أصبحت توجه أيضاً التجارة الداخلية، فهي تحدد أسعار البيع للجملة والقطاعي، وتلزم الفلاح ببيع ما يفيض عن استهلاكه للحكومة، وبذا صارت الحكومة تمتلك مخازن الحبوب. ولذا كانت قبائل الرعاة تضطر إلى المجيء إلى العاصمة لتشتري تلك الحبوب، فتكون فرصة للدائ كي يحصل منها على إعلان الولاء للحكومة.

كذلك كانت العاصمة هي السوق الوحيد لتصريف زيت الزيتون الذي تنتجه بلاد القبائل، ومنها يباع للتجار الأوربيين، أو يوزع على بقية البلاد.

وللحكومة النيابة موارد أخرى لا تستمد من داخل البلاد، مثال ذلك العوائد التي كانت تحصلها من شركات التجارة الأوربية، وفي العصر الذي ندرسه كانت شركة أفريقيا الفرنسية في عنايه تدفع عوائد سنوية تقدر بمبلغ ١٨٠ ألف فرنك، مقابل السماح لها باستيراد قمح قسنطينه، خلافاً لأوامر الدولة العثمانية التي تقضى بحظر بيع المواد الغذائية للخارج. ولعل أشهر تلك الموارد الخارجية مجموعة الأتاوات التي كانت تدفعها بعض الدول نظير تأمين ملاحتها في حوض البحر المتوسط. غير أن هذا المورد قلّ منذ القرن الثامن عشر، ما بسبب ذكرناه من ضعف البحريه الجزائرية ابتداءً من ذلك القرن. ولكن يبدو أن كثيراً من الدول عادت إلى نظام دفع الأتاوات في أوائل القرن التاسع عشر، وذلك حتى تتخفف من أعباء حماية السفن في المتوسط وفي تلك الحقبة لم تقدم الدولتان الرئيسيتان وقتذاك، وهما إنجلترا وفرنسا، شيئاً من هذه الأتاوات بصورة صريحة، بل كانت تستعوض عن ذلك بالهدايا التي يقدمها القناصل للدائ.

وينسب الكتاب الأوربيون التدهور الاقتصادي الذي أصاب النيابة في نهاية عهدها إلى انقطاع تلك الإتاوات فجأة، بعد الحملة الأمريكية سنة ١٨١٥، والحملة البريطانية سنة ١٨١٦. وهذا التفسير يمثل جانباً واحداً من الحقيقة، أما الجانب الذي أمهله الباحثون فهو أن نظام الحصار القاري الذي أدى إلى الاعتداء على السفن

التجارية المحايدة بواسطة الطرفين المتحاربين ، إنجلترا وفرنسا ، عرقل نشاط الجزائر التجارى . وكانت الجزائر بدأت تستفيد من الحرب العامة بتصدير منتجاتها بأسعار أفضل ، ولا سيما القمح والكتان اللازم فى صناعة السفن ، غير أن الحرب الاقتصادية التى اتسع نطاقها فى عهد نابليون أضاعت على الجزائر تلك الفرصة .

وسواء رجحنا هذا التفسير أم ذاك ، فإن النياحة عانت قبيل سقوطها اضطرابات اقتصادية لم تعرف من قبل . ويبدو أن الإنتاج الزراعى ضعف أيضاً خلال تلك المدة ، مما جعل الواردات تزيد على الصادرات ، حسب تقرير القنصل الأمريكى شلر ، وهذا فى الوقت الذى كان النقد المعدنى فيه قليلاً بالبلاد . وكانت نتيجة ذلك كله زيادة ارهاق الناس بالضرائب على النحو الذى شرحناه .

ولا شك أن لهذه الأزمة الاقتصادية علاقة بالمعارضة الوطنية التى نلسمها بوضوح فى هذه الحقبة ، وتمثلت المعارضة فى زيادة نشاط الطرق الصوفية التى أصبحت تعبر عن آمال الناس وآلامهم ، وهى حينذاك تشكل بديلاً عن الروح الوطنية .

ومن المعروف أن الطرق الصوفية اكتسبت نفوذاً خاصاً فى شمال أفريقيا ، وأتت بعض تلك الطرق من المشرق ، وانتشرت فى الجزائر مثل القادرية . أما الطرق التى تزعمت المعارضة فنشأت فى بلاد المغرب أصلاً ، وأهمها طريقتان الدرقاوية التى أوشكت أن تطيح بالحكم العثمانى فى وهران وكانت تتلقى المساعدات من سلاطين المغرب الأقصى حيث الموطن الأصلى لتلك الطريقة ، حتى صار لفظاً درقاوى وعاص مترادفين عند أتراك الجزائر . أما الطريقة الأخرى فهى التيجانية التى انتقل مركزها إلى عين ماضى من واحات الجنوب سنة ١٨١٥ . وبعد عدة اشتباكات مع السلطات العثمانية تعرض التيجانية لهزائم متلاحقة ، اضطرت الطريقة إلى مهادنة تلك السلطات حتى إذا سقطت النياحة لم تحرك ساكناً لمقاومة الغزو الجديد .

البحرية : نتبين من عدة مناسبات وردت فى هذا المقال أهمية الدور الذى قامت به البحرية فى حياة الجزائر ، لذلك يجدر بنا أن نخصص لها الفقرة

الأخير الباقية من هذا البحث. ومما لاشك فيه أن الحروب البحرية كانت مصدراً هاماً بالنسبة لنيابة الجزائر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعندما أخذ الأسطول الجزائري يضعف انتقل الإشراف عليه من رجال الطائفة إلى الداي ورجال حكومته مباشرة، وبذا تأكدت الصفة الرسمية لتلك الحروب، وسارت الجزائر تقريباً على نفس التقاليد الشائعة في كل من البحرية البريطانية والبحرية الفرنسية خلال حروب الثورة و نابليون، بل إنها كانت أقرب إلى الصفة الرسمية من بحرية مالطة التي كانت من ألد خصوم الجزائر في حوض البحر المتوسط.

ومن المدهش أن يحتفظ الأسطول الجزائري بهيئته الدولية حتى أوائل القرن التاسع عشر، رغم تضائله من حيث الحجم والتسلح، إذ قدرت القاطع البحرية الكبيرة بخمس فرقاطات، وأربعة زوارق مسلحة. أما معظم الأسطول فكان من المراكب، الصغيرة، يحمل كل منها مدفعاً واحداً، ويسمى المدفع الواحد بالشبك. وكان يوجد من هذا النوع من المراكب الصغيرة نحو ٥٠ قطعة، لذا كان مرجع قوة الأسطول الجزائري في أوائل القرن التاسع عشر إلى شجاعة البحارة الفائقة. ويرجع الفضل في تجديد قوة الأسطول أثناء تلك الحقبة إلى رجال من طراز خير الدين وعلى باشا علوج، وحמידو على. غير أن حميدو على يختلف عن سابقيه في أنه كان مواطناً جزائرياً.

بدأ الرئيس حميدو (١) حياته قائداً لثلاثة شبك كانت تعمل في البحر لحساب باي وهران، وذاع صيته بعد اشتراكه في معركة ضد سفن من الأسطول الأمريكي سنة ١٧٩٥، مما جعل الداي يستدعيه إلى العاصمة، ويعهد له بقيادة سفينتين كبيرتين. لكن الحظ شاء له أن يفقدهما، مما جعله يكتفى بثلاث سنوات في قسنطينة، وفي سنة ١٨٠٠ استدعاه الداي مصطفى من جديد، وسمح له بمواصلة حياة المغامرة في البحار.

ومال حميدو إلى البطولة وإحراز الأجداد أكثر من السعي وراء الغنائم،

(١) أفرد له ديفو Devoulx ترجمة لهذا الرئيس البحري. - انظر قائمة المصادر.

فتحول عن مهاجمة السفن التجارية إلى مهاجمة السفن الحربية المعادية. ولما لم تكن البرتغال ترتبط بأى نوع من العلاقات مع الجزائر، ركز الرئيس حميدو هجماته على سفنها، وأخذت شهرته تعلو منذ أن استولى على فرقاطة برتغالية تحمل ٤٤ مدفعاً، وضمت هذه الفرقاطة، إلى الأسطول الجزائرى، وسميت باسم البرتغالية .

وسجل حميدو فخراً رائعاً للبحرية الجزائرية يوم أن خرج عن ميدانها التقليدى، وهو حوض المتوسط ، فعبر مضيق جبل طارق ، وراح يواصل مغامراته فى مياه المحيط الأطلسى . وفى تلك المياه النائية تمكن حميدو سنة ١٨١٢ من الاستيلاء على ثلاث سفن حربية برتغالية . ووجد الداي أن حميدو أهل لتوجيه ضرباته ضد دولة أخرى أعظم، وهى الولايات المتحدة التى امتنعت عن دفع الأتاوة منذ سنة ١٨١١ غير أن حميدو لم يلتق بالأسطول الأمريكى حتى قررت الولايات المتحدة إرسال حملة إلى الجزائر فى سنة ١٨١٥ ، ففوجئ بها حميدو فى حوض المتوسط ، وقتل أثناء اشتباكه معها .

ثم أنزلت حملة إكسماوث البريطانية سنة ١٨١٦. بالأسطول الجزائرى كارثة عظيمة أخرى ، إذ دمرت أربعاً من الفرقاطات الخمس التى كان يملكها الجزائريون ، فضلاً عن اثنين وعشرين شباكاً .

وسارعت حكومات تونس والمغرب الأقصى ، فضلاً عن الدولة العثمانية، إلى تقديم بعض المراكب لتعويض الأسطول الجزائرى عن كارثته هذه. ولذا استطاع الأسطول الجزائرى المشاركة فى موقعة نوايرين البحرية بثمانى سفن. وتدل هذه الأحداث على استمرار روح التضامن الإسلامى بين رجال البحرية، سواء فى الجزائر أم فى الأقطار الأخرى فى حوض البحر المتوسط. وربما كانت ذكرى أعمال الجهاد أيام خير الدين مازال ماثلة فى الأذهان ، ويدل على ذلك أيضاً مجموعة الأسماء التى تخيرتها حكومة النياية لإطلاقها على السفن حينما ازداد ضغط الدول الأوربية وأخذت النياية فى اتباع العرف البحرى الذى يقضى بوضع أسماء للسفن ولذا سميت إحدى السفن بالفتح ، وأخرى بالجهاد، وثالثة بالنصر .

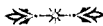
ذكرنا أن حكومة النياية تولت إدارة البحرية ، ولذلك أصبحت تحصل على نسبة كبيرة من الغنائم ، وفى السنوات التى تعيننا هنا وصل نصيب

الحكومة إلى ٥٠ ٪ ، بالإضافة إلى نسب أخرى حصلتها مقابل أعمال التفريغ والحراسة . وخصصت النيابة جزءاً من الغنائم لافتياء أسرى المسلمين ، ثم وزعت الباقي على القائمين بالعمل في الحملات البحرية ، أى سبهم للبحار وسبهم للجندى الإنكشارى الذى يخرج مع الحملة للنزول فى سفن الأعداء بعد الاستيلاء عليها . وتوزع الغنائم عينا ، فإذا كانت السفينة التى تم الاستيلاء عليها حربية تكون كلها للحكومة ، وحينذاك يعوض البحارة بمكافآت مالية .

وكانت العاصمة تحتفل بعودة الحملات البحرية ، ويذهب الرئيس ليقدم الحساب إلى الداي ، ثم يفرغ شحنته تمهيداً لتوزيعها .

وتحدث الكتاب طويلاً عن الأسباب الدولية التى أدت إلى سقوط نيابة الجزائر سنة ١٨٣٠ . ، وفى هذا المقال محاولة علمية لإبراز الأحوال الداخلية التى تفسر لنا أسباب ضعف النيابة فى عهدها الأخير ، ومنها يتضح أن النظام العثمانى كان يمر بأزمة تستعصى على الحل ، لأن الأقلية العنصرية الممتازة فقدت دعائم قوتها ، بسبب حل الإنكشارية من جهة ، وضعف الأسطول من جهة أخرى ، كما أن الأزمة الاقتصادية أوجدت نوعاً من المعارضة الوطنية لم يكن له وجود من قبل ، وهذه المعارضة واضحة فى ازدياد نفوذ الطرق الصوفية الذى أوجد بدوره أزمة اجتماعية تتجلى فى بعثرة ولاء النرد بين الطريقة الصوفية والقبيلة .

صلاح العقاد



بعض مصادر هذا البحث

- 1 — Boyer (Pierre) : La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française. Paris, 1963.
- 2 — Dépôt Général de La Guerre : Aperçu Historique ... sur l'Etat d' Alger ... Paris, 1830.
- 3 — Devoulx (A.) : Le Registre des prises maritimes ... in Revue Africaine. 1871, tome XV, 1872 tome XVI.
- 4 — Devoulx (A.) : Le Raïs Hamidou, un corsaire algérien du XIIIe siècle de l'Hégire à Alger, 1858.
- 5 — Dubois - Thainville : Mémoire sur Alger, (1809). Paris 1927.
- 6 — Hamdan Ben Othman Khodja : Aperçu historique ... sur la Régence d'Alger ... Paris, 1833.
- 7 — Kercy (dc) : Mémoire ... sur Alger (1791), Paris 1927.
- 8 — Laugier de Tassy : Histoire du Royaume d'Alger. Amsterdam 1725.
- 9 — Shaler (W.) : Esquisse de l'Etat d'Alger, Paris, 1830.